بناء على توجيهات محمد بن راشد وبالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي

حكومة الإمارات تطلق المجلس العالمي للروبوتات والذكاء الاصطناعي

■ القرقاوي : بلادنا تسعى لتكون مركزاً عالمياً للابتكار في هذا مجال

جانب من المشاركين في مجلس الذكاء الاصطناعي والروبوتات

■ إطلاق «جائزة الإمارات للروبوتات لخدمة الإنسان» بقيمة مليون دولار أمريكي والإعلان عن التفاصيل في القمة الحكومية 2015

بناء على توجيهات الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، اعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة عن تشكيل مجلس الذكاء الاصطناعي والروبوتات بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يضم نخبة من قادة الفكر من أفخر الجامعات حول العالم، وذلك لتقديم الاستشارات حول أفضل الطرق لاستخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي لتحسين حياة البشرية والعمل على استراتيجية عالمية لاستخدام الروبوتات، في العديد من القطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وقال محمد عبد الله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس اللجنة المنظمة لقمة مجالسالأجندة العالمية الذي اعلن عن المبادرة خلال كلمته الختامية لفعاليات القمة: «تمضي البشرية قدماً في مسيرتها الإنسانية الحضارية، وهناك معالم بارزة خلال هذه المسيرة بدءاً من اكتشاف النار مروراً إلى الحضارة الزراعية وصولاً إلى الثورة الصناعية، وتمثل الروبوتات والذكاء الاصطناعي عصراً جديداً في هذه المسيرة الحضارية». واضاف معاليه: «ليس هناك حد للابتكار والطموح والإبداع، ونحن في دولة الإمارات العربية المتحدة نؤمن بإتاحة الفرص وإفساح المجال للجميع وباستخدام التكنولوجيا لمساعدة الناس على تحقيق طموحاتهم وتحقيق مستويات مميزة من السعادة والرفاهية، ومن هنا فإننا نريد من هذا المجلس العالمي أن يضع المعايير العالمية للروبوتات وأن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة المحطة الأولى للابتكار في مجال الروبوتات والذكاء الصناعي».

كما أعلن معاليه عن باكورة مبادرات المجلس الجديد والتي تتمثل في إطلاق «جائزة الإمارات للروبوتات لخدمة الإنسان» المستوحاة من «جائزة الإمارات للطائرات بدون طيار لخدمة الإنسان» والتي تبلغ قيمتها مليون دولار أمريكي، وتهدف الجائزة إلى تشجيع أبحاث وتطبيقات الحلول المبتكرة لمجابهة التحديات القائمة في ثلاثة مجالات هي الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وسوف يتم فتح باب المشاركة في الجائزة أمام الجميع من كافة أنحاء العالم في فبراير 2015 خلال دورة القمة الحكومية المقبلة بدبي، وستتكون لجنة التحكيم من أعضاء مجلس الروبوتات والذكاء الصناعي، ويتعين على المشاركات الفائزة توفير خدمات حقيقية لتحسين حياة الناس».

وتتضمن قائمة الأعضاء المؤسسين للمجلس نخبة من الباحثين والمبتكرين من أفضل الجامعات والشركات والمؤسسات العالمية، مثل جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وجامعة كارنيجي ميلون، والمعهد الكوري للعلوم المتقدمة «كايست»، وجامعة ساوثهامبتون، والجامعة الأمريكية في بيروت، و«كلايمت بريدج فينتشرز»، و«يونيفرسال روبوتيكس»، وكلية سانتا انا، وجامعة خليفة، ومعهد أبحاث الذكاء الاصطناعي، وجامعة نشبونة، وغيرها الكثير.

وسوف يلتقي المجلس سنويا لمتابعة مجموعة اسعة من المبادرات الأخرى مثل المؤتمرات التعليمية، واستخدام الروبوتات في مدارس وجامعات دولة الإمارات العربية المتحدة، وتوجيه السياسات نحو الاستخدامات الإنسانية الإيجابية للروبوتات والذكاء الاصطناعي.

وأعربت الدكتورة كوربنا إي لاتسان، رئيس مجلس الأجندة العالمية حول الذكاء الاصطناعي والروبوتات في المنتدى الاقتصادي العالمي، عن سعادتها بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال قائلة: «نحن سعداء بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير نموذج تجريبي وخطة عمل عالمية والتي سيكون لها تأثيرات اقتصادية وسياسية واضحة، إضافة إلى تعزيز الوعي العام بالإمكانيات الإيجابية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي والروبوتات».

وقال البروفيسور ستيوارت راسل، سميث زاده رئيس قسم علوم الكمبيوتر في جامعة كاليفورنيا، بيركلي: «تبذل دولة الإمارات العربية المتحدة ما بوسعها لتوظيف إمكانيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق الخير اللامحدود للبشرية، لكن التحدي لنا جميعا يتمثل في تحويل الأفكار إلى واقع ملموس». من جانبه، قال دام ويندي هول، جامعة ساوثهامبتون، المملكة المتحدة: «يسعدني أن أكون جزءا من هذه المبادرة التي تعكس الدور المتزايد الأهمية الذي ستلعبه النظم الآلية في جميع حياتنا وضرورة تسخير منافع للمجتمع وكذلك التعرف على التحديات، والرؤية والقيادة التي تبديها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لافتتاح هذا المجلس سيكون مصدر إلهام للعالم».

وقال ديفيد بيترز، الرئيس التنفيذي لشركة الروبوتات العالمية أن دولة الإمارات وكمركز لوجستي عالمي، تدرك أهمية التوسع في خدمات الذكاء الاصطناعي والروبوتات والوصول من خلالها إلى قاعدة كبيرة من التطبيقات بما يسهم في تحسين كفاءة وسلامة تقديم الخدمات اللوجستية».

وقال البكس وايت، مؤسس مجموعة جسر المناخ في الصين «تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة طرق مبتكرة تحتضن من خلالها المستقبل عبر التوظيف الأمثل للذكاء الاصطناعي والروبوتات في الارتقاء في تقديم الخدمات، وأصبحت هذه المبادرات مثيرة جدا للإعجاب ومثالا يحتذى، وانا سعيد للغاية للانضمام لهذا المجلس».

لجهوده في توظيف التكنولوجيا لخدمة عملائه

منتدى الحكومة الإلكترونية يكرم «بيتك»

تكريم «بيتك» بحضور الوزير محمد العبدالله

كرم «منتدى الحكومة الالكترونية الثاني» المنعقد تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» تقديراً لمشاركته الفاعلة في المنتدى والجهود الكبيرة والمتواصلة التي يبذلها نحو تحقيق أفضل مستويات التقنية لخدمة عملائه بما ينسجم مع توجهات المنتدى ويتوافق مع أفضل المعايير والنظم التكنولوجية المصرفية في العالم.

وقد كرم ممثل سمو رئيس مجلس الوزراء في المنتدى الذي انطلقت فعالياته يوم الاحد 9 نوفمبر وتستمر حتى الثلاثاء 11 نوفمبر الشيخ محمد العبدالله الصباح «بيتك»، فيما اشاد ممثلون عن مايكروسوفت الشرق الاوسط بنجاح «بيتك» في مجال التقنية وريادته لعالم الاعمال.

ويحرص «بيتك» بشكل دائم على الارتقاء بمستوى خدماته التقنية الى المستوى العالمي، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة عملائه، بما يساهم في توفير الوقت والجهد، وتحقيق افضل معايير السرعة والدقة والامان، حيث يعتبر «بيتك» الآن من افضل البنوك في تشغيل وتقديم الخدمات التقنية.

وترتكز انجازات «بيتك» المتعددة على إن التقنية الحديثة توفر الوقت والجهد وتحقق الأمان والاتصال الدائم بين البنك وعملائه على مدار الساعة بصرف النظر عن الزمان والمكان، كما أن الخدمات التقنية أصبحت جزءا مهما من سياسة تحقيق الأفضلية للعملاء، بعد الإقبال الكبير الذي يبديه تجاهها، ومع تطور وسائل الاتصال والتواصل الحديثة، فقد حدثت ثورة في مجال الاستثمار، وأصبح بإمكان العميل أن يجري العديد من العمليات من مكتبه أو منزله عبر ما يعرف بالـe-banking أومن هاتفه الجوال بما يعرف بالـm-banking، وتوفر انظمة «بيتك» والبنية التحتية التكنولوجية المتطورة ما يمكنه من تنفيذ مشاريعه بنجاح.

«مبادلة للبترول» تبدأ عمليات الإنتاج في حقل «مانورا» البحري للنفط في تايلند

اعلنت شركة «مبادلة للبترول»، التابعة لشركة المبادلة للتنمية (مبادلة)، عن البدء بعمليات الإنتاج في 11 نوفمبر 2014 في حقل «مانورا» البحري للنفط، الذي تشغله الشركة، ويقع في شمال خليج تايلاند، ومن المتوقع أن يبلغ الحد الأقصى للإنتاج في هذا الحقل ما يقرب من 15000 برميل من النفط يومياً، وذلك بعد أن تدخل حيز الإنتاج جميع آبار الإنتاج العشرة وآبار الحقن الخمسة التابعة للحقل.

ويقع الحقل على بعد نحو 80 كيلومتراً عن الشاطئ، وعلى عمق 44 متراً من مياه البحر، وقد تم تطويره مع تركيز أساسي على أهمية السلامة حيث قامت «مبادلة للبترول» بالشراكة مع شركة «تاب إنرجي تايلاند المحدودة» وشركة «نورذرن جلف بتروليوم المحدودة»، باستثمار نحو 300 مليون دولار أمريكي في هذا المشروع.

وفي هذه المناسبة، قال يحيى الكثيري، الرئيس التشغيلي في شركة «مبادلة للبترول»: «يعتمد مشروع «مانورا» على الخبرة التقنية الواسعة التي تتمتع بها «مبادلة للبترول» في طبيعة وتركيبة هذا الحوض، والتي ترسخت من خلال الخبرة المكتسبة على مر السنين والنجاح الكبير الذي حققته الشركة في تشغيل حقل «الياسمين» للنفط في تايلاند. وقد بلغ إنتاج حقل «الياسمين» أكثر من 50 مليون برميل من النفط يومياً، وهو ما يتجاوز مقدار 7 ملايين برميل من احتياطي النفط القابل للاستخراج الذي كان متوقعاً من المشروع الأصلي عام 2004. وبالإضافة إلى حقلي «الياسمين» و«مانورا»، فإننا في طور تطوير اكتشاف حقل «نونغ ياو» في تايلاند، حيث نتوقع تبدأ أولى عمليات الإنتاج بحلول منتصف عام 2015. وبحلول ذلك الوقت، سوف يبلغ إنتاج شركة «مبادلة للبترول» من الحقول الثلاثة أكثر من ضعفي المعدلات الحالية».

وقد اكتُشف حقل «مانورا» عام 2009، حيث فتح آفاقاً جديدة لاستخراج النفط في شمال خليج تايلاند، وتم إجراء المزيد من عمليات التقييم في الحقل من خلال حفر ثلاثة آبار، وتمت الموافقة على تطوير الحقل في يوليو 2012.

حقل مانورا للنفط المنصة ومعدات الحفر

وتأتي أولى عمليات إنتاج النفط من حقل «مانورا» في أعقاب مرحلة التركيب والتكليف التي تمت بأمان ونجاح، وعمليات الحفر الموازية لأول أربعة آبار من أصل 10 آبار إنتاج. وجرى بناء جميع مرافق المنصة في أحواض التصنيع في تايلاند. وشملت تلك المرافق منصة رأس البئر، ومرافق حقن للمياه لتعزيز استخراج النفط، والمتصلة عبر خطوط أنابيب تحت سطح البحر إلى منصة التخزين والتفريغ العائمة. ومن المتوقع أن يتجاوز العمر التجاري للحقل 10 أعوام.

وتقدر الاحتياطيات المُثبتة والمحتملة المتوفرة في الخزان الرئيسي لحقل «مانورا»، والقابلة للاستخراج عبر النضوب الطبيعي، بإجمالي 20 مليون برميل.

تمتلك مبادلة للبترول حصة تبلغ 60 في المئة من الكتلة 48/G1 وتتولى عمليات التشغيل فيها. وتمتلك شركة «تاب إنرجي (تايلند) المحدودة» حصة تبلغ 30 في المئة، في حين تمتلك شركة «نورذرن جلف بتروليوم المحدودة» الحصة المتبقية وهي 10 في المئة.

498 مليون درهم صافي أرباح «العربية للطيران» خلال 9 أشهر

العربية للطيران

أعلنت «العربية للطيران»، أول وأكبر شركة طيران اقتصادي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، عن نتائجها المالية للأشهر التسعة الأولى من العام الجاري والمنتهية في 30 سبتمبر 2014. ويعكس الأداء المالي المتفوق للشركة نجاح الاستراتيجية التي تعتمدها من خلال توسيع عملياتها وشبكة وجهاتها وترسيخ مكانتها الرائدة ضمن قطاع الطيران الاقتصادي.

ووصل صافي أرباح «العربية للطيران» خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2014 إلى 498 مليون درهم إماراتي، ما يمثل زيادة قدرها 46% مقارنة بالأرباح الصافية التي حققتها الشركة خلال نفس الفترة من العام 2013 والتي بلغت 341 مليون درهم إماراتي. ووصلت إيرادات الشركة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي إلى 2.8 مليار درهم إماراتي بزيادة نسبتها 17% مقارنة بحجم الإيرادات التي سجلتها الشركة خلال نفس الفترة من العام الماضي والبالغة 2.4 مليار درهم إماراتي. وتخطى عدد المسافرين على متن «العربية للطيران» خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2014 الـ 5.1 مليون مسافراً، بزيادة نسبتها 13% عن نفس الفترة من العام الماضي. ولاتزال الناقلة تحافظ على معدلها المرتفع لنسبة إشغال المقاعد – نسبة عدد المسافرين إلى عدد المقاعد المتاحة – والذي بلغ 82% خلال هذه الفترة. وبهذا السياق قال الشيخ عبدالله بن محمد آل ثاني، رئيس مجلس إدارة «العربية للطيران»: «مما لاشك فيه أن النتائج المميزة التي حققتها "العربية للطيران" حتى يومنا هذا تعتبر انعكاسا لقوة نموذج أعمال الشركة ومدى فعالية استراتيجية النمو التي تتبناها. إن تركيزنا المتواصل على تعزيز إمكاناتنا التشغيلية وتوسيع شبكة وجهاتنا اسهم بشكل كبير في إنشاء منصة ديناميكية قادرة على الاستجابة لمتطلبات العملاء واستغلال الفرص الاستثمارية الجديدة».

وبلغ صافي أرباح «العربية للطيران» خلال الربع الثالث من العام الجاري 251 مليون درهم إماراتي، ما يمثل زيادة قدرها 22% عن ما حققته الشركة في نفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت 206 مليون درهم إماراتي. وارتفعت إيرادات الشركة خلال الأشهر الثلاثة الماضية والمنتهية في 30 سبتمبر 2014، لتصل إلى 1.063 مليار درهم إماراتي بزيادة قدرها 25%، مقابل نحو 854 مليون درهم إماراتي خلال الفترة ذاتها من العام 2013. ونقلت «العربية للطيران» ما يزيد عن 1.75 مليون مسافراً خلال الربع الثالث من العام الجاري، ما يمثل زيادة بنسبة 15% عن عدد الركاب الذين تم نقلهم في الربع الثالث من العام الماضي والبالغ عددهم 1.52 مليون مسافراً. أما معدل إشغال المقاعد – أي نسبة عدد المسافرين إلى عدد المقاعد المتوفرة – فقد ارتفع عن نفس الفترة من العام الماضي بنسبة وصلت إلى 80%.

واضاف آل ثاني: «يعكس الأداء المتفوق الذي حققته الناقلة في الربع الثالث من هذا العام التزام الشركة بقيمها المتمثلة في تعزيز إمكاناتها التشغيلية وإدارة التكاليف. وبالرغم من الأوضاع السياسة الراهنة في بعض دول المنطقة والتحديات الناتجة عن التقلبات الغير تقليدية بأسعار الوقود، فإننا لا نزال واثقين من النظرة المستقبلية والفرص التي يوفرها قطاع الطيران في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وبفضل ما تحقق على المضي قدما بتطبيق خطط النمو مع الحفاظ على عرضنا بتقديم القيمة-مقابل-المال لعملائنا في كل يوم».

واضافت «العربية للطيران»، التي اكملت الشهر الماضي 11 عاما على انطلاقتها، وجهتين جديدتين إلى شبكتها العالمية خلال الربع الثالث من العام 2014. وبدأت الناقلة بتشغيل رحلاتها إلى انطاليا في تركيا من مقرها الرئيسي في مدينة الشارقة، كما تقوم الشركة بتوجيه رحلاتها إلى مدينة شيتاغونغ البنغلاديشية من مقرها الجديد في رأس الخيمة.

وقد زادت «العربية للطيران» في الربع الثالث من هذا العام قائمة الجوائز العالمية التي حصدتها حينما فازت اولا بجائزة «إيرلاين بزنيس» خلال حفل توزيع جوائز «استراتيجيات شركات الطيران 2014»، تقديراً لالتزام «العربية للطيران» بتقديم أفضل حلول النقل الجوي بأقل تكلفة ممكنة للمسافرين في العالم العربي وخارجه على حد سواء. وثانيا، عندما تم تصنيفها ضمن قائمة شركات النمو العالمية من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2014، في ختام الإجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي حول تحرير الموارد بهدف تحقيق التنمية الإقليمية، والذي عقد في 28 سبتمبر في مدينة اسطنبول التركية.

وزير المالية السعودي : انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لأقل من 3 في المئة

أعلن وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم العساف انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلاده لاقل من 3 في المئة.

جاء ذلك في كلمته الافتتاحية لأعمال المؤتمر السنوي الخامس للمنتدى الضريبي للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي تنظمه مصلحة الزكاة والدخل والمركز الدولي للضرائب والاستثمار في الرياض.

وشدد على ان بلاده ستستمر في اتباع السياسات الاقتصادية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي من شانها تعزيز النمو القوي وتشجيع التنوع الاقتصادي ورفع معدلات التوظيف والمشاركة للمواطنين ودفع مسيرة التنمية المستدامة.

واضاف العساف ان هذه السياسات المدعومة أسهمت في تبوؤ المملكة مركزا متقدما في جاذبية الاستثمار الأجنبي من خلال مرونة السياسة الضريبية.

ولفت العساف إلى إحراز المملكة تقدما ملحوظا في بناء مؤسسات مالية تتمتع بالمتانة والمرونة معربا عن تفاؤله بما حققه اقتصاد المملكة من نمو قوي في السنوات الأخيرة خاصة في القطاع غير النفطي.

واشار إلى استمرار سياسة المملكة في إعطاء الأولوية للانفاق على قطاعات التنمية البشرية والبنية التحتية لتنويع الاقتصاد وإيجاد فرص العمل للمواطنين مبينا انها تمكنت من تعزيز وضع المالية العامة من خلال بناء الاحتياطيات.

وأوضح أن نظام ضريبة الدخل في المملكة خضع مؤخرا لمراجعة شاملة وصدر النظام في صيغته الجديدة عاكسا المستجدات الاقتصادية ومواكبا أفضل الممارسات العالمية من حيث الشمولية والشفافية والوضوح مع مراعاة سهولة التطبيق واعتدال نسب الضريبة.

وأكد حرص المملكة على تعزيز التعاون في المجال الضريبي مع الدول الأخرى ومنها عقد العديد من الاتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي والتعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات مبينا أن هناك 56 اتفاقية ضريبية للمملكة مع الدول الأخرى 36 منها موقعة و20 بانتظار التوقيع.

وافاد بان جدول أعمال المؤتمر يتناول مواضيع مهمة وحيوية تتناول السياسات الضريبية وتحدياتها وسبل معالجتها مشددا على "التحديات المتمثلة بتآكل الأوعية الضريبية وترحيل الأرباح التي تهدد بشكل كبير الإيرادات والعدالة الضريبية في الدول كافة سواء المتقدمة أو النامية".

وشدد على الضرورة الملحة بمواكبة الأنظمة والإجراءات الضريبية المستجدات وتطورات ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات الهادفة إلى العدالة في دفع الضرائب بالحد من التنقل بين الدول بغية تقليل الضرائب واستقرار النظام الضريبي الدولي.